مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في سورية
اسم الكاتب: د. محمد معن ديوب، د. رولا إسماعيل، حسين حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5460
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 00:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Impact Of Fdi On Export In Syria (Tests Of Casuality And Co-Integration)

Dr. Mhmd Ma'en Dayyoub *
Dr. Roula Ismail **
Hussein Hasan ***

(Received 5 / 1 / 2020. Accepted 28 / 7 / 2020)

□ ABSTRACT □

Foreign Direct Investment (FDI) is considered as an important means of promoting export of the host countries. By training the local work force and upgrading the technical and managerial skills, it helps in raising the efficiency and productivity of the factors and hence competitive strength in the international market. In addition to this, by facilitating access to large international market, FDI makes a significant positive contribution to the host country's exports. However this is true if FDI comes for efficiency reason and not for domestic market. The present study examines the nature of relationship between export and FDI in Syria over the period 1990-2010. Using error correction model (ECM).

the paper does not find a long run equilibrium relationship between FDI and export. The result of error correction model (ECM) shows that FDI inflow does not cause export in Syria**.**

This is due to the decrease in the volume of foreign investment flowing into Syria, which requires working to improve the investment climate in Syria to attract more foreign direct investment.

Key words: (Export, Foreign direct investment, causality relationship, ECM)**.**

***Professor, Economics & Planning Department, Faculty Of Economic, Tishreen University, Lattakia ، Syria.**

****Associate Professor, Economics & Planning Department, Faculty Of Economic, Tishreen University ، Lattakia, Syria.**

*****Postgraduate Student , Department Of Economic And Planning, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في سورية (اختبارات السببية والتكامل المشترك)

الدكتور: محمد معن ديوب*

الدكتورة: رولا إسماعيل**

حسين حسن***

(تاريخ الإيداع 5 / 1 / 2020. قُبِل للنشر في 28 / 7 / 2020)

□ ملخّص □

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وسيلة هامة لتشجيع التصدير في البلدان المضيفة من خلال تدريب القوى العاملة المحلية ورفع مستوى المهارات الإدارية، حيث يساعد في رفع كفاءة العوامل الإنتاجية، وبالتالي القدرة التنافسية في السوق الدولية. بالإضافة إلى ذلك فإنه يقدم مساهمة إيجابية كبيرة في صادرات البلد المضيف من خلال تسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية الكبيرة؛ لكن ذلك يتوقف على دوافع المستثمر الأجنبي فيما إذا كان يأتي لأسباب تتعلق بالكفاءة وليس بالسوق المحلية أو بحثاً عن الموارد.

تبحث هذه الدراسة في طبيعة العلاقة بين التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر في سورية خلال الفترة (1990–2010) وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

تشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات. حيث يبين نموذج تصحيح خطأ (ECM) أن الصادرات لا يؤدي إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعود إلى انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى سورية، مما يتطلب العمل على تحسين مناخ الاستثمار في سورية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الكلمات المفتاحية: (الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر، نموذج تصحيح الخطأ)

* **أستاذ– قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**

** **أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**

*** **طالب دراسات عليا (دكتوراة)– قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**

مقدمة:

تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي بعد أن أصبحت من أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية، حيث يفضل الاستثمار الأجنبي المباشر عادة على الأشكال الأخرى للتمويل الخارجي، فهو لا يخلق ديوناً، ومن ناحية أخرى يعتمد عائده على أداء المشروع الممول من قبل المستثمرين، ومع بداية الألفية الجديدة، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً أساسيا من عناصر استراتيجية التنمية، وعاملا مهما لانطلاق أي اقتصاد نحو إحراز مكانة متميزة في الاقتصاد العالمي. ولم يعد هذا الأمر يحتاج إلى أدلة أو إثبات، إذ أن دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، تضع ضمن أهدافها الاستراتيجية تطوير مناخها الاستثماري وتعزيز مؤسساته والارتقاء بجودته وتكيفه مع متطلبات عصر العولمة لاجتذاب حصة أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأحد أهم تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المضيف يكون في جانب التجارة سواء الواردات أو الصادرات، ومعظم البلدان النامية تسعى لتحقيق الاستفادة الكبرى من الاستثمار الأجنبي المباشر في جانب الصادرات حيث تعتبر العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات أمر أساسي لاستراتيجيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، فإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يحل محل التجارة التصديرية للشركات المحلية في البلد المضيف، فإن ذلك سيؤثر سلبا على الصناعة المحلية، وعلى العكس من ذلك إذا كانت العلاقة تكاملية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية لصادرات البلد المضيف، وبالتالي صناعاتها، ومع ذلك فإن النظريات المتعلقة بالصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة لا تقدم تنبؤات واضحة حول ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا للتجارة الدولية أو مكملا لها، وفي هذا المجال يشير (Hill and Athukorala, 1998) إلى أن الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة قد يشمل بدائل أو مكملات، وهذا يتوقف جزئيا على دافع المستثمر وطبيعة أنظمة الاستثمار والتجارة في البلد المضيف، وهذا الفشل في التنبؤ النظري يعكس التطور المنفصل لنماذج التوازن العام للاقتصاد الكلي والنماذج الاقتصادية الجزئية للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تعتمد على سلوك الشركات الفردية استنادا إلى نموذج تجاري مقيد يستند إلى نموذج Heckscher–Ohlin–Samuelson (H–O–S) ، (Rahmaddi and Ichihashi, 2012)، وكما لاحظ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 1996، فقد كان هناك تطوير واضح للنماذج الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية بشكل منفصل حيث ظهرت أدبيات كثير تناولت أثر كل من المتغيرين ضمن نماذج التنمية والتي أكدت على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر أو التجارة كمتغيرات فردية في النمو الاقتصادي، لكن دراسة العلاقة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية لم تنل الاهتمام الكافي (Sultan, 2013)، إذا ونظرا لأن الروابط المحتملة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي غير دقيقة نسبياً. فإن من شأن التحقق التجريبي من حالة كل بلد أن يساعد في فهم هذه الروابط بشكل أفضل وهو ما يعتبر ذو أهمية كبيرة حيث يساعد الحكومات على مواءمة سياساتها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات التجارية.

مشكلة الدراسة:

بما أن الروابط المحتملة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي غير واضحة المعالم، وليس هناك اتفاق حول هذه العلاقة فإن هذا يخلق تساؤلاً رئيسياً وهو:

هل هناك أثر للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على نمو صادرات البلد المضيف؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات بعلاقة توازنيه طويلة الأجل.

الفرضية الفرعية: الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب الصادرات في الأجل الطويل.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة في استخلاص نتائجها على منهجين:

الأول: تحليلي من خلال توضيح طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات وفقا لما تناولته الادبيات الاقتصادية

الثاني: قياسي من خلال تحديد طبيعة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في سورية خلال الفترة من 1990 حتى 2010.

أهمية البحث وأهدافه:

لا يزال دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الصادرات في البلدان النامية مثيراً للجدل ويعتمد بشكل أساسي على الدافع وراء هذه التدفقات. فمن ناحية، إذا كان هدف الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستفادة من السوق المحلية، فقد لا يسهم هذا بشكل كبير في نمو الصادرات. ومن ناحية أخرى، إذا كان الهدف هو استغلال أسواق التصدير من خلال الاستفادة من الميزة النسبية للبلد المضيف، فقد يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر مساهمة كبيرة في نمو صادرات البلد المضيف. وبالتالي، فإن تحديد مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الصادرات من عدمها يساعد على تحديد طبيعة نظام السياسات في البلد المضيف، ومن ثم العمل على توجيهها بما يخدم التجارة الخارجية وانطلاقا من ذلك يهدف البحث إلى ما يلي:

- توضيح طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في البلدان النامية بشكل تحليلي.
- تحديد العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في سورية وفيما إذا كان هناك تأثير لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في سورية.

الدراسات السابقة:

نالت دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات المضيفة وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية أهمية واسعة في الأدبيات الاقتصادية وخاصة التجريبية منها، ومن الناحية النظرية تشير معظم الأدبيات الاقتصادية إلى تنبؤات مختلفة حول العلاقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، لكن معظم الأدبيات النظرية تشير إلى آثار إيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات البلد المضيف، أما من الناحية التجريبية فإن الدراسات التي تناولت أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات البلد المضيف، أظهرت نتائج مختلفة فبعض الدراسات أظهرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر لعب دوراً مهما في تشجيع الصادرات في البلد المضيف، في حين أن دراسات أخرى وجدت أنه لم يكن هناك تأثير كبير للاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات البلد المضيف، وتشير الأدبيات التجريبية بشكل عام إلى أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير تخضع لاعتبارات متعددة، بما في ذلك الحوافز الممنوحة للمستثمرين، وطبيعة الاقتصاد المضيف، وهيكل صادراته، والمزايا النسبية والقدرة التنافسية لاقتصاد البلد المضيف، والسياسات والتشريعات التي تمنح مزايا استثمارية في القطاعات التصديرية.

ففي دراسة (Mukhtarov et all, 2019) والتي بحثت في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الأردنية، خلال الفترة من 1980 حتى 2018، وذلك باستخدام منهج التكامل المشترك للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، فإن نتائجها أشارت إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن،

والصادرات الأردنية، وأن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 0.13%. وهذا يتفق مع دراسة (SHARMA and KAUR, 2013) والتي بحثت في العلاقات السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من الصادرات والواردات في الصين والهند خلال الفترة من 1976 حتى 2011 وذلك باستخدام سببية غرانجر، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الواردات والصادرات في الصين، أما النتائج في الهند فإنها تختلف حيث وجدت علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من الصادرات والواردات. وفي المقابل فإن **نتائج دراسة** (Sultan, 2013) والتي بحثت في طبيعة العلاقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في الهند أيضاً خلال الفترة من 1980 حتى 2010، والتي استخدمت للتقدير طريقة جوهانسون للتكامل المشترك، فقد أظهرت النتائج على المدى الطويل وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من الصادرات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أما على المدى القصير أظهرت النتائج عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين وهذا يختلف مع نتائج دراسة (SHARMA and KAUR, 2013) والتي وجدت أن العلاقة في الهند ثنائية الاتجاه وقد يعود هذا الاختلاف في نتائج الدراستين إلى اختلاف المدة الزمنية أو اختلاف النموذج المستخدم في التقدير. وفيما يتعلق بالدراسات التي اعتمدت في نموذجها على بيانات بانل (دراسة العلاقة بين الاستثمار والصادرات في أكثر من دولة) فإن دراسة (MAJEED and AHMAD, 2007) تناولت العلاقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في 49 دولة نامية خلال الفترة من 1970 حتى 2004، وقد وجدت أن الصادرات تؤثر إيجابا على الاستثمار الأجنبي المباشر وهذه النتائج تتفق مع سلوك الشركات متعددة الجنسيات الباحثة عن السوق.

وبالنسبة لدراسة (Nasir et all, 2016) **والتي** هدفت إلى توضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في دول جنوب شرق أوروبا خلال الفترة من 1996 حتى 2013، والتي اعتمدت على نموذج الآثار الثابتة لبيانات بانل (LSDV)، فقد أظهرت نتائجها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل إيجابي على أداء الصادرات في الدول محل الدراسة. وهذا يتفق مع دراسة (Kutan and Vuksic, 2007) والتي درست أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في 12 دولة من دول أوروبا الوسطى والشرقية خلال الفترة من 1996 حتى 2004، إلا أن دراسة (Kutan and Vuksic, 2007) وضحت أن درجة التأثير لم تكن واحدة في جميع الدول. **أما دراسة** (Bouras and Raggad, 2015) **فقد اعتمدت منهجا أكثر تفصيلاً حيث** هدفت إلى توضيح العلاقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في 10 دول (تونس ، المغرب ، مصر ، فنلندا ، المجر ، بولندا ، البرتغال ، التشيك ، أيرلندا ، وسلوفينيا) خلال الفترة من 1988 حتى 2012، وقد اعتمدت الدراسة على ثلاثة نماذج الأول يدرس العلاقة بين الصادرات الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر الكلي، والثاني يعتمد على دراسة العلاقة بين الصادرات المصنعة والاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع، أما الثالث يدرس العلاقة بين الصادرات غير المصنعة والاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو القطاعات غير الصناعية، وقد أظهرت النماذج وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين في النماذج الثلاثة. **وخلافاً لما سبق فإن دراسة** (Ibrahimova, 2010) **أشارت إلى نتائج مخالفة حيث** درست العلاقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى 9 دول من بلدان رابطة الدول المستقلة خلال الفترة من 1995 حتى 2008 وقد أظهرت نتائج المدى القصير باستخدام اختبار غرانجر وجود علاقة باتجاهين بين المتغيرين، لكن نتائج المدى الطويل تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر سلبا على الصادرات في هذه الدول (Ibrahimova, 2010,).

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر دولياً وفقاً لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي منذ عام 1993، على أنه "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة". ويتفق هذا التعريف مع تعريف الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمفهوم الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات، 2014).

أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لهدف الشركات.

تتحدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأهداف التي يأمل المستثمرون تحقيقها من وراء انتقالهم إلى الدول المضيفة، والتي تصنف إلى:

1. الاستثمار الباحث عن الموارد:

كان هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر من بين أوائل التدفقات إلى الدول النامية، الذي يسعى إلى استغلال المزايا النسبية للدولة المضيفة لا سيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة. ويولد هذا النوع من الاستثمار سلسلة من صادرات الموارد الطبيعية التي لم تكن لتحدث بطريقة أو أخرى من قبل الاستثمار المحلي، كما أن هذا النوع من الاستثمار عادةً ما يكون مصحوباً بتدفق واردات السلع الرأسمالية.

2. الاستثمار الباحث عن الأسواق:

إن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر يستهدف تلك البلدان التي تحتوي على حجم سوق كبير لمواجهة حاجات أسواقها المحلية، فقد ساد هذا الشكل من الاستثمارات قطاع الصناعة التحويلية في الدول النامية خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات التي تتضمن عادة إجراءات حماية لدعم الصناعات المحلية ضد المنافسة الأجنبية غير العادلة، فتظهر هذه الاستثمارات عوضا عن التصدير بسبب وجود القيود المفروضة على الواردات في البلد المضيف، إلى جانب ارتفاع تكلفة النقل في هذه الدول، مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة عن طريق زيادة الإنتاج والاستهلاك وكذلك زيادة صادرات هذه الدول وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج إليها من الدول المصدرة للاستثمار (UNCTAD, 1999). والنوع الآخر من هذا الاستثمار هو الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات نظرا لأن العديد من الخدمات لا يمكن تقديمها في الأسواق الأخرى إلى من خلال الاستثمار المباشر فيها، ويلعب هذا النوع من الاستثمار دوراً في تحفيز صادرات جديدة من الخدمات (الاستشارات والتصميم على سبيل المثال)، كما أن له آثار إيجابية غير مباشرة على المدى الطويل فمثلا قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأعمال المصرفية أو الاتصالات السلكية واللاسلكية أو المرافق العامة إلى خفض تكاليف هذه

المدخلات غير المتداولة مما يزيد من قدرة المنتجين المحليين على المنافسة دولياً في العديد من القطاعات التي لم تكن مصدّرة فيما سبق (UNCTAD, 1999) (Sauvant, 1990).

3. الاستثمار الباحث عن الكفاءة:

يحدث هذا النوع من الاستثمار عندما تحدد الشركات عبر الوطنية جزءًا من سلسلة القيمة المضافة في الخارج وذلك من أجل تحسين ربحية عملياتها الإجمالية. أقدم هذه الاستثمارات كانت الاستثمارات الساعية للعمالة؛ فمع ارتفاع الأجور في البلدان الأصلية، سعت الشركات عبر الوطنية إلى الحصول على العمالة منخفضة التكلفة في البلدان النامية حيث يتم تحديد عمليات الإنتاج التي تتطلب عمالة كثيفة ويتم إنتاجها في البلدان النامية، وعادةً ما تؤدي هذه الاستثمارات إلى زيادة صادرات البلدان المضيفة، كما تؤدي أيضاً إلى تنويع تكوين صادرات البلد المضيف نحو الصناعة، وهذا النوع من الاستثمار يقدم مساعدة كبيرة للبلدان المضيفة في التغلب على مساوئ المعلومات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق حيث توفر الشركات عبر الوطنية في البلدان المتقدمة أنواعاً متعددة من المعلومات التي تعد ضرورية لتحقيق النجاح في هذه الأسواق: فهي تمتلك قنوات تسويق جاهزة واتصالات مع العملاء والموزعين وفي المقابل فإن غياب مشاركة الشركات عبر الوطنية، سيجعل من الصعب للغاية على الشركات في البلدان النامية اختراق أسواق البلدان المتقدمة، حيث أن المعلومات مبهمة ويتطلب الحصول عليها تكلفة كبيرة. ووفقا ل (UNCTAD, 1999)، كان تحول العمليات كثيفة العمالة إلى البلدان النامية أهم عامل وراء نمو صادراتها المصنعة في العقود الثلاثة السابقة لعام 2000.

آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات البلد المضيف

على الرغم من الأهمية الكبيرة لتنمية صادرات الدول النامية فإن هذه المهمة ليست بالمهمة البسيطة، وذلك بالنظر إلى الموارد والوقت اللازم لبناء مخزون رأس المال، ومهارات القوى العاملة، والسمعة في الأسواق الأجنبية، ويمكن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أن تعزز قدرة البلدان النامية على التصدير من خلال قناتين:

أولا: يمكن للشركات متعددة الجنسيات التي تستخدم بلداً ما كمنصة تصدير مما يسمح لهذه البلدان أن تشارك في إنتاج سلع أكثر تطورا أو أعلى قيمة من تلك التي سبق تصديرها وكمثال على ذلك الإمارات حيث تتيح الإمارات وصلولا سهلاً إلى حوالي 2.2 مليار مستهلك.

ثانيا يمكن أن يؤدي وجود الشركات المتعددة الجنسيات إلى نقل المعرفة والتكنلوجيا إلى الصناعات المحلية، وفي دراسة استقصائية للبنك الدولي أفاد 24% من الشركات المحلية في جمهورية التشيك و15% في لاتفيا أنهم تعلموا عن توافر التكنلوجيا الجديدة من خلال مراقبة الشركات متعددة الجنسيات العاملة في بلدهم وقطاعهم، كما أبلغ نصف موردي الشركات متعددة الجنسيات (من الشركات المحلية التي شملها الاستقصاء) عن تحسن نظم مراقبة الجودة لديها وذلك استجابة لطلب العملاء من الشركات متعددة الجنسيات. (Harding and Javorcik, 2012)

وبشكل أكثر تفصيلاً يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات البلد المضيف بطريقتين مباشرة وغير مباشرة، وتشير التأثيرات المباشرة إلى صادرات الشركات الأجنبية التابعة، في حين أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على أنشطة التصدير للشركات المحلية يمثل الآثار غير المباشرة.

الآثار المباشرة:

لتوضيح أثر الشركات الأجنبية على صادرات البلد المضيف يمكن تقسيم أنشطة التصدير في البلد المضيف إلى ثلاث فئات *(Blomström and Kokko, 1996))*

- **معالجة المواد الخام المحلية:** عند معالجة المواد الخام المنتجة محلياً، قد يكون للشركات الأجنبية في البلدان المضيفة إمكانات تصدير أفضل من الشركات المحلية بسبب اتصالاتها التجارية بالخارج، ومهارات التسويق والتكنلوجيا المتطورة.

- **صادرات المنتجات النهائية كثيفة العمالة:** هناك العديد من الصناعات كثيفة العمالة والتي تشكل فرصة تصديرية للبلدان المضيفة، وفي ظل سعي البلدان النامية إلى توسيع سوق صادراتها فإنها تواجه صعوبات بالغة في إنشاء شبكة توزيع، كما تواجه صعوبات التغير في أذواق المستهلكين، وبناء صورة جديدة للمنتج، وفي ظل التطور الحاصل يلاحظ أن تصميم المنتجات وتعبئتها وتوزيعها ينال من الأهمية ما يوازي القدرة على الإنتاج وبالأسعار السائدة في الأسواق العالمية، ويشكل الافتقار إلى هذه المهارات عائقا رئيسيا أما دخول المصدرين من البلدان النامية إلى الأسواق العالمية. وعلى سبيل المثال أصبحت الصين مصدرًا مهيمنًا للمنتجات كثيفة العمالة (الألعاب، الأحذية، الملابس، والسلع الرياضية) وبعض المنتجات التي تعتمد على التكنولوجيا (الآلات والمعدات، بما في ذلك الدوائر الإلكترونية وآلات معالجة البيانات، والهواتف المحمولة) وبشكل عام، يتم تنظيم هذه الصادرات من قبل الشركات متعددة الجنسيات داخل شبكة الإنتاج الدولية المتكاملة رأسياً.

- **العمليات كثيفة العمالة والمتكاملة رأسياً مع الصناعات الدولية:** إن تصدير المنتجات المتكاملة رأسيا مع الإنتاج الدولي يتطلب مشاركة الشركات عبر الوطنية، ولطالما ينظر إلى جزء كبير من هذه الصناعات على أنه تجارة داخل الشركات، وهو ما يتطلب معاملات مباشرة بين الشركات فإن الشركات عبر الوطنية وبفضل مزاياها تقدم فوائد كبيرة عند تصدير هذا النوع من الإنتاج.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور كبير في تحويل الصناعات البديلة للواردات إلى صادرات وذلك من خلال الجمع بين التكنولوجيا المتقدمة والعمالة الرخيصة المتاحة في البلدان النامية حيث ينتج ويصدر المنتجات بأسعار تنافسية دولياً (Sultan, 2013) .

الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير:

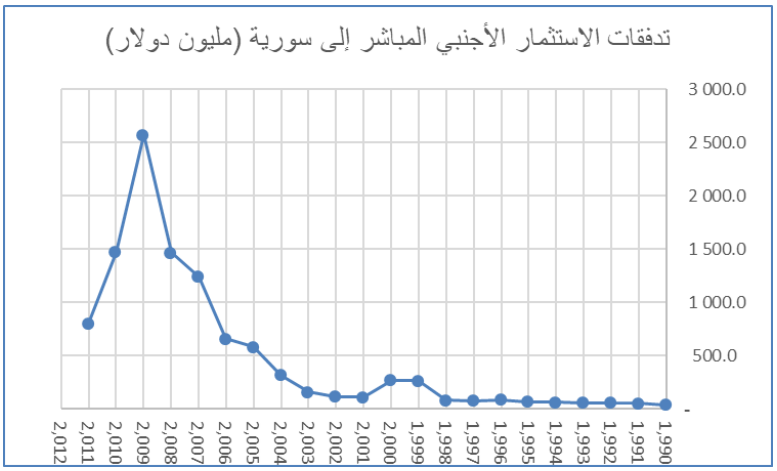
- قد تزيد الشركات المحلية من صادراتها من خلال مراقبة أنشطة التصدير للشركات الأجنبية، كما أنها تستفيد من البنية التحتية للنقل والاتصالات والخدمات المالية التي ازداد تطورها مع دخول هذه الشركات (SHARMA and KAUR, 2013) (Sultan, 2013).

- إن دخول الشركات الأجنبية ليس فقط عملية انتقال لرأس المال، فهذه الشركات تتمتع بمزايا خاصة مثل المعرفة الأوسع بأذواق المستهلكين وتنوع مصادر عوامل الإنتاج، وأضف لذلك المعاملة التفضيلية من قبل حكومة البلد المضيف، وهذه العوامل تجعل الشركات المحلية في موضع منافسة مع الشركات الأجنبية وهذا ما يؤثر على أداء الشركات المحلية التي تضطر لاعتماد أساليب أكثر كفاءة، حتى أنه قد يؤثر على هيكل اقتصاد البلد المضيف بالكامل (SHARMA and KAUR, 2013) (Sultan, 2013).

- بنية الربط بين الشركات المحلية والأجنبية: إذا زادت الفروع الأجنبية الموجهة للتصدير من شراءها للمدخلات من الشركات المحلية، فإن هذا الأمر يعتبر مصدرا مهما لتسرب التكنلوجيا للشركات المحلية، كما أن هذا الأمر قد يخلق تحسينات في الإنتاجية والقدرة التنافسية لشركات البلد المضيف(Sultan, 2013) . كما يمكن أن يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في توجيه رأس المال إلى الصناعات التي لديها القدرة على المنافسة دولياً، وذلك من خلال الاستفادة من الروابط العالمية للشركات عبر الوطنية والتي تسهل الوصول إلى الأسواق الأجنبية.(SHARMA and KAUR, 2013)

الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في سورية

في التسعينات كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سوريا متواضعة، وكانت في مجال التنقيب عن النفط وإنتاجه فقط. وعلى الرغم من الجهود الواضحة التي بذلتها الحكومة لتشجيع الاستثمارات الخاصة والأجنبية من خلال إصدار قوانين تشجيع الاستثمار، لكن الاستثمار الأجنبي المباشر ظل ضعيفًا بعيدًا عن قطاع النفط والغاز، فقد تناوب التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر من 65 مليون دولار أمريكي إلى 263 مليون دولار أمريكي خلال التسعينات.



مصدر البيانات: قاعدة بيانات ال UNCTAD

ومع بداية الألفية الثالثة، وبشكل أساسي اعتبارًا من عام 2003، بدأت الإصلاحات الاقتصادية بالإضافة إلى تبني سياسة السوق المفتوحة التي أدت إلى مناخ إيجابي للاستثمار والأعمال. وقد مهد التبني الرسمي لاقتصاد السوق الاجتماعي الطريق لتوسيع مشاركة القطاع الخاص والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية. حيث توسع القطاع المالي بشكل كبير وتلاشت الحواجز التجارية بشكل واضح وأصبحت العديد من القطاعات التي كانت محتكرة من قبل الدولة متاحة للقطاع الخاص مثل قطاعات الأسمنت والسكر والأسمدة وإنتاج الورق. وانعكس ذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية فخلال الفترة ما بين 2004–2006 شهدت تدفقات مستقرة إلى حد ما من الاستثمار الأجنبي المباشر والتي وصلت إلى 320 مليون دولار أمريكي وزادت إلى 1434 مليون دولار أمريكي في 2009 (Ghazal, 2010)

أما عن التوزع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في سورية وذلك وفقا لبيانات 2010 فإن قطاع النفط والغاز حصل على النصيب الأكبر وهو ما نسبته 63% من إجمالي التدفقات في حين أن القطاع المالي حصل على من نسبته 11%، أما قطاع الصناعات التحويلية فقد حصل على 23% من إجمالي التدفقات، أما قطاع السياحة والعقارات 1.08% وقطاع التعليم 0.4٪ و قطاع الاتصالات بنسبة 0.23٪ وهو ما يشير إلى أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى سورية هو من النوع الباحث عن الموارد ويمكن تأكيد ذلك بالنظر إلى أن حصة قطاع النفط والغاز من الرصيد الإجمالي بلغت 87.2% من الرصيد التراكمي في 2010. وجدير بالذكر أن قطاعات الزراعة والنقل والتجارة فشلت في جذب استثمارات أجنبية مهمة. على الرغم من الدور الحيوي لقطاعي التجارة والزراعة في الاقتصاد السوري اللذين يشكلان حوالي 22٪ و 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

أما عن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت فإنه تعادل 13.2%، لكن وبعد استبعاد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط والغاز والقطاع المالي، فإن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الصناعة كنسبة من إجمالي التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة تعادل 3%.

وفيما يتعلق بالصادرات السورية فإن معظم الصادرات هي من صادرات من المواد الخام، حيث يلاحظ ارتفاع متوسّط نسبة الصّادرات من المواد الخام إلى إجماليّ الصّادرات السّلعيّة حيث تراوحت هذه النّسبة بين 40.66% و 83.63% و شكّلت وسطيّاً ما نسبته 66.42% خلال الفترة (1995–2010)، في حين تراوحت نسبة الصّادرات من المواد المصنّعة إلى إجماليّ الصّادرات السّلعيّة بين 12% و 40.56%، و بلغ متوسّط هذه النّسبة 24.17% خلال الفترة (1995–2010)، أما بالنّسبة للسّلع نصف المصنّعة فقد تراوحت نسبة الصّادرات منها إلى إجماليّ الصّادرات السّلعيّة بين 3.22% و 19.90%، و بلغ متوسّط نسبتها 9.41% خلال الفترة (1995–2010) وأغلبها غزول ومنتجات بسيطة (البيانات بالاعتماد على المجموعات الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء في سورية).

النتائج والمناقشة:

لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر FDI و الصادرات $EXPORT$ سيتم استخدام بيانات سنوية تخص الاقتصاد السوري وذلك عن الفترة (1990 –2010)، وذلك باستخدام منهجية ECM التي قام بها ENGEL & GRANGER والتي تعني إعادة توفيق سلوك متغير اقتصادي ما في المدى القصير مع سلوكه في الأجل الطويل، فإذا وجد تكامل مشترك بين السلسلتين المدروستين فهذا يعني وجود علاقة على المدى الطويل بينهما . (دامودار، جوجاراتي. 2015 ص1068).

وتتلخص خطوات الاختبار وفقا للتالي:

1- يتم اختبار استقرارية سلسلتي المتغيرين، فإذا كانت كلا السلستين مستقرة عند المستوى الأول، يمكن القول إن السلسلتين متكاملتين تكامل مشترك.

2- يتم تقدير معادلة الانحدار وفق طريقة المربعات الصغرى العادية OLS

انحدار المتغير $EXPORT$ على المتغير FDI وفق الصيغة الآتية:

$$EXPORT_t = \beta_1 + \beta_2 FDI_t + \mu_t$$

3- يتم حساب البواقي (حد الخطأ العشوائي) لكل معادلة:

$$\mu_t = EXPORT_t - \beta_1 - \beta_2 FDI_t$$

4- يتم اختبار استقرارية بواقي المعادلة:

- إذا كانت بواقي المعادلة مستقرة عند المستوى الأصلي يمكن الانتقال إلى نموذج ECM واختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات.

5- يتم تقدير نموذج ECM وفقا للصيغة التالية:

- في حالة اختبار وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات:

$$\Delta EXPORT_t = \rho_1 - \rho_2 \Delta FDI_t + \pi \mu_{(t-1)} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

ΔFDI_t الفرق الأول لمتغير π حد تصحيح الخطأ للمعادلة.

الاستثمار

$\Delta EXPORT_t$ الفرق الأول لمتغير μ_{t-1} الإبطاء الأول لبواقي المعادلة

الاستثمار

يشترط في : أن تكون سالبة ومعنوية.

6- في حال تحقق الشروط السابقة وتقدير نموذج تصحيح الخطأ، يتم التأكد من سلامة النموذج عن طريق الاختبارات الآتية:

- التأكد من عدم وجود ارتباط تسلسلي للبواقي من خلال اختبار $Breusch - Godfrey$
- التأكد من عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين لبواقي نموذج تصحيح الخطأ من خلال اختبار $ARCH$
- التأكد من أن بواقي نموذج تصحيح الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار $Jarque - Bera$

تطبيق النموذج:

1. اختبار استقراريه السلسلتين:

يهدف اختبار الإستقرارية إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر FDI و الصادرات $EXPORT$ وتحديد رتبة التكامل لكل متغير على حدى خلال الفترة (1990-2010)، والتأكد من مدى سكونها (استقرارها) حيث تكون السلسلة ساكنة إذا كان لها وسط حسابي وتباين ثابت مع الزمن وكان التغاير $covariance$ بين قيمتين لنفس المتغير يعتمد على الفجوة الزمنية بين قيمتين y_t, y_{t-1} وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير ولتأكيد ذلك أو نفيه يتطلب الأمر استخدام اختبارات جذر الوحدة وسيتم الاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey – Fuller.

اختبار جذر الوحدة لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI

تم اجراء اختبار جذر الوحدة بقاطع واتجاه (حيث أن مركبة الاتجاه معنوية)

جدول رقم 1: نتائج اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر عند المستوى الأصلي

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.036983	0.1472
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

نلاحظ أن $Prob = 0.1472$. وهي أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول الفرض العدم بأن سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر غير مستقرة في المستوى الأصلي. لذا يتم اختبار استقرارية متغير الاستثمار الأجنبي المباشر عند المستوى الأول بدون قاطع واتجاه (كون مركبة الاتجاه العام والقاطع غير معنويتين عند الفرق الأول)، فيتم الحصول على النتائج الآتية:

جدول رقم 2: نتائج اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.226731	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

نلاحظ أن $Prob = 0.00$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل بأن سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرة في المستوى الأول.

اختبار جذر الوحدة لمتغير الصادرات:

عند اجراء اختبار جذر الوحدة بقاطع واتجاه (مركبة الاتجاه معنوية) يتم الحصول على النتائج كما في الجدول:

جدول رقم 3: نتائج اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة الصادرات عند المستوى الأصلي

Null Hypothesis: EXPORT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.615637	0.2776
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

يلاحظ أن $Prob = 0.2776$ وهي أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول الفرض العدم بأن سلسلة الصادرات غير مستقرة في المستوى الأصلي. لذا يتم اختبار استقرارية متغير الصادرات عند المستوى الأول بقاطع واتجاه (مركبة الاتجاه معنوية) فيتم الحصول على النتائج الآتية:

جدول رقم 4: نتائج اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة الصادرات عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(EXPORT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.772054	0.0490
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

يلاحظ أن $\text{Prob} = 0.049$ وبالتالي يتم قبول الفرض البديل بأن سلسلة الصادات مستقرة في المستوى الأول.

بعد أن تبين استقرار السلسلتين عند المستوى الأول $I(1)$ يتم الانتقال إلى الخطوة الثانية للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين:

يتم تقدير معادلة الانحدار

$$EXPORT_t = \beta_1 + \beta_2 FDI_t + \mu_t$$

بأخذ البواقي

$$\mu_t = EXPORT_t - \beta_1 - \beta_2 FDI_t$$

اذا كانت $\mu_t \backsim I(0)$ يكون المتغيران متكاملان تكامل مشترك

وبتقدير العلاقة السابقة نجد أن:

جدول رقم 5: تقدير معادلة انحدار EXPORT على FDI

Dependent Variable: EXPORT
Method: Least Squares
Date: 12/26/19 Time: 03:10
Sample: 1990 2010
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	55750.60	14882.46	3.746060	0.0014
C	240028.1	25735.52	9.326724	0.0000

وبعدها يتم اختبار استقرار سلسلة البواقي عند المستوى الأصلي بدون قاطع واتجاه (الاتجاه والقاطع غير معنويين) باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey – Fuller.

جدول رقم 6: اختبار استقرار سلسلة بواقي معادلة انحدار EXPORT علىFDI

Null Hypothesis: RESID04 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.791419	0.0078
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

يلاحظ أن $Prob = 0.0078$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي يقبل الفرض البديل بأن سلسلة البواقي مستقرة في المستوى الأصلي وبالتالي فإن هناك تكامل مشترك بين السلسلتين لذا يتم الانتقال إلى نموذج ECM.

نموذج تصحيح الخطأ ECM:

بما أن بواقي معادلة انحدار الصادرات على الاستثمار مستقرة عند المستوى الأصلي فإنه يمكن التعبير عن العلاقة بين المتغيرين بنموذج تصحيح الخطأ وذلك للتأكد من وجود علاقة توازنية تتجه من الاستثمار إلى الصادرات وفقا للصيغة الآتية:

$$\Delta EXPORT_t = \rho_1 - \rho_2 \Delta FDI_t + \pi\mu_{(t-1)} + \varepsilon_t$$

وبتقدير المعادلة السابقة بطريقة المربعات الصغرى العادية:

جدول رقم 7: تقدير نموذج ECM لتقدير العلاقة بين EXPORT و FDI

Dependent Variable: DEXPORT
Method: Least Squares
Date: 12/27/19 Time: 01:55
Sample (adjusted): 1991 2010
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFDI	−14612.25	12994.41	−1.124503	0.2764
U2	−0.129671	0.138198	−0.938298	0.3612
C	14403.11	9078.956	1.586428	0.1311

نلاحظ أن معامل $(t-1)$ سالب ويساوي -0.129671 ولكن غير معنوي حيث أن $Prob = 0.3612$ لذا لا يمكن قبول نموذج تصحيح الخطأ الذي ينص على وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات.

النتائج و المناقشة:

– يلاحظ من نتائج التحليل الكمي، عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب الصادرات في الأجل الطويل.

– يمكن تفسير عدم وجود أثر للاستثمار على الصادرات بانخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى سورية والذي لم يصل للمستوى الكفيل بإحداث تأثير على الصادرات، وهذا يمكن ملاحظته من الحصة المتدنية لسورية على مستوى الدول العربية حيث بلغت 1.8% خلال الفترة، 1990 حتى 2010، في حين أن دول أخرى مثل مصر والإمارات والسعودية حصلت على حصة 11.6%، 12.8%، 31% على التوالي خلال نفس الفترة، كما أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد تركز في قطاعات النفط والغاز، ولم يتركز في القطاع الصناعي، وهذا يتطلب العمل على تحسين المناخ الاستثماري لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، والعمل على جذبه للقطاعات الأخرى بخلاف قطاع النفط والغاز، ويمكن الاستفادة من تجربة الدول الأخرى.

وفيما يلي جملة من الإجراءات التي من الممكن أن تلعب دورها مهماً في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر:

– تخفيض الرسوم الجمركية على التجهيزات الرأسمالية لتكون صفرية الجمارك.

– العمل على تعزيز البنية التحتية الرقمية وتعميم استخدام تطبيقات أنظمة المعلومات والاتصالات، والتي تشكل بمجملها أسس الاقتصاد الجديد، في المعاملات الحكومية والمصرفية والخدمات التعليمية والصحية والسياحية والإعلامية وخلافه. حيث تعتبر تطورات الاقتصاد الجديد أحد مكونات المناخ المهمة والتي تلعب دوراً إيجابياً على رأس عوامل الجذب الاستثماري للقطر.

– الحكومة الإلكترونية: العمل على تعميم الخدمات الإدارية عن بعد، والعمل على تمكين المستثمرين الجدد من القيام بإجراءات تكوين الشركات عن بعد عبر تصريح يعتمد الوسائل الإلكترونية، وهذا ما حدث في عدد من الدول العربية.

– تعزيز الترويج الإلكتروني عبر المواقع الشبكية للهيئات والوزارات المعنية بالاستثمار، وتحديث المواقع الشبكية، وإصدار مواد ترويجية جديدة (دليل المستثمر...)، وتطوير وسائل عرض الفرص الاستثمارية المتاحة والتعريف بمزايا قوانين الاستثمار الجديدة المطبقة، وبمجالات الاستثمار ونشرها بأكثر من لغة.

– يلعب إنشاء المناطق الصناعية والمناطق الحرة دور في توزيع المكاسب الاقتصادية والتنموية في أنحاء القطر، وزيادة حصته من الاستثمار الأجنبي، واستغلال المساحات لأغراض صناعية واستثمارية وتنشيط التبادل التجاري الخارجي وتعزيز النمو الاقتصادي بوجه عام.

References:

AL HUSSEIN, M; AL-YOUSSEF, J; SAKR, M. *The Reality of Foreign Direct Investment in the Syria. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series, Vol (34), No(4), 2012, 177-196.*

BABU, A. *Causality between foreign direct investments and exports in India*. Theoretical and Applied Economics. Vol (XXV), No (4), 2018, 135-144.

Blomström, M., & Kokko, A. (1996). The impact of foreign investment on host countries: a review of the empirical evidence. Policy Research Working Paper, 1745.

BOURAS, H; RAGGAD, B. *Foreign Direct Investment and Exports: Complementarity or Substitutability an Empirical Investigation*. International Journal of Economics and Financial Issues, VOL (5), NO (4), 2015, 933-941.

Ghazal, I. From Resources Attracted Investment , To Efficiency Seeking Investment, Syria's First National FDI Report, Syrian Investment Agency, 2010.

HARDING, T; JAVORCIK, B. *Foreign Direct Investment And Export Upgrading*. The Review of Economics and Statistics, VOL (94), NO (4), 2012, 964 –980.

HILL, H; ATHUKORALA, P. *Foreign investment in East Asia: A survey*. Asia Pacific Economic Literature, VOL (12), NO (2), 1998, 23–50.

IBRAHIMOVA, U. *The effect of inward foreign direct investments on export performance of developing countries: evidence from nine members of CIS*. Master Thesis, Submitted to Central European University Department of Economics, Budapest, Hungary, 2010, 1- 37.

KUTAN, A; VUKS˘IC´, G. *Foreign Direct Investment and Export Performance: Empirical Evidence*. Comparative Economic Studies, VOL (49), N0 (3), 2007, 430–445.

MAJEED, M; AHMAD, E. *FDI and Exports in Developing Countries: Theory and Evidence*. The Pakistan Development Review. VOL (46), NO (4), 2007, 735–750.

MUKHTAROV, S; ALALAWNEH, M; IBADOV, E; HUSEYNLI, A. *The Impact Of Foreign Direct Investment On Exports In Jordan: An Empirical Analysis*. Journal Of International Studies, VOL (12), NO (3), 2019, 38-47.

RAHMADDI, R; ICHIHASHI, M. *The Impact of Foreign Direct Investment on Host Country's Exports: Sector-Based Evidence from Indonesian Manufacturing*. IDEC PP2 Series, Development Discussion, Policy paper, Vol (2), NO (10), 2012, 1 – 29.

SAUVANT, K; MESSERLIN, P. *The tradability of services*. in UNCTC and the World Bank, The Uruguay Round: Services in the World Economy, 1990, 114-122.

SELIMI, N; REÇI, K; SADIKU, L. *The Impact of Foreign Direct Investment on the Export Performance: Empirical Evidence for Western Balkan Countries*. ILIRIA International Review, Vol (6), No (1), 2016, 57- 66.

SHARMA, R; KAUR, M. *Causal Links between Foreign Direct Investments and Trade: A Comparative Study of India and China*. Eurasian Journal of Business and Economics, VOL (6), NO (11), 2013, 75-91.

SULTAN, Z. *A Causal Relationship between FDI Inflows and Export: The Case of India*. Journal of Economics and Sustainable Development, Vol (4), No (2), 2013, 1- 10.

The Arab Investment Guarantee and Export Credit Corporation, *The Investment Climate in the Arab Countries*, Guarantee of Investment Attitude Index, 2014, p. 20.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). *FOREIGN DIRECT INVESTMENT AND DEVELOPMENT*, New York and Geneva, 1999.P 20, 21.